

هذه رسالة تتعلق باحكام الفرس
للعلامة سيد علي الاصفهاني

نفعنا الله به في الدنيا

والآخرة ورضاه

امين

م



فقه مالكي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقني
 يقول ذو العجز وذو التقير علي الشير بالاجهري
 الحمد لله وصلي الله علي خيرنا قد اصطفاه
 محمد وآله والصحابي وتابعيه ع وعرب
 وبعد قال معوذتي جملة في بعض حكم الفرس فان يتبع
 مع ذكر صدها لبعضها من المأباه من الخلفا
 فقلت عايداً برب الوش من خطا في القول او في الفتا
 عقد علي تقير ارضها بغير عوض معتبر بلا ان يتبع
 اجارة او شركة او جعل والثاني من ذي الوش في جعل
 بعضنا الفرس ان يكون مينا وارضه لا غير فبالا معنا
 وعمل الفرس هو الفارسة عندهم وان يجاز لا به
 شر قال شلوح حدوثي عرقه قال الشيخ اي ان عرفه المخرسة
 جعل واجارة وذات شركة في الاصل قلت لا يتوهم ان الشيخ
 ذكر ذلك حد الفارسة خلف ذلك ليس جدها وانما هو تقسيم
 لها فتفيد الحكم عليها بذلك مصرفها وتبينها وغايتها ان يبين
 انها تارة تكون اجارة وتارة تكون جملة وتارة تكون ذات شركة
 في الاصول فان قلت هلا عرف الشيخ رحمه الله تعالى الفارسة بقوله
 عقد علي تقير ارضها بشي بقدر معلوم كالاجارة او كجملة
 او جزاء من الاصل وذلك يجمع اصنافها الصحيحة والفاصة
 قلت لعله رآها ليست عقد وهذا بعيد لانه صرح في اخوها بات
 الخلاف يجري فيها قياساً علي المساقاة فيلزم او علي الجملة
 فلا يلزم وايضاً فانه صرح في حد الاجارة بان الفارسة تدخل
 في الرسم ويخرج بغيرها شي عنها فيقال علي هذا

في رسمها يبيع منفعة عاقد في عمارة ارضه بشجر بقدر اجارة او جملة
 او جزاء من اصل وارضه وبان ذلك استشكل عدم رسمه لها ولم يقهر قوة
 جواز لها وارضه اعلم وجعل الخبز في التعريف الثاني عقد كاقبل او لا ولي
 من جعله ثانياً يبيع ازا يبيع لا يبيع ان يكون جنة للمخارسة هو ان يريد
 به معناه الاعمال والحق وقولي بغير اس احسن من قوله بشجر لا يشمل
 ان يكون علي القول بان الفارسة تتعلق به وكذا القفل الذي ليس
 بشجر لا يعلق بمصر وان طالعظمه وخوها وقولي اجارة او شركة او جعل
 بدل من قولي عقد وعطف بيان عليه وقولي والثاني من ذي الخ حكم
 من اقسام الفارسة فهو زيادة علي التعريف واشترت به الي ان عوضها الفارسة
 الواقعة علي وجه الشركة انما تكون جزاء معين من الفرس مع ارضه وسياق
 لهذا زيادة بيان وقولي وعمل الفرس انما اشترت به الي ان لفظ الفارسة
 ليس مستعمل في حقيقة النخوية وانما هو مجاز لغوي وحقيقة عرقه
 ص بالباب به اقسام بعض الفرس بنية خالية من ليس شراري
 ان هذا الباب معتود لبيان بعض احكام الفرس اي المحتاج اليه
 وقلت بدل هذا فصل ببيان احكام العمل في الفرس لا زلت
 معوناً من ذلك ص

تجوز فيه طال لا ما ينزع في كل عام فادري ان تتفع
 وامنه في البطن الذي كل ينزع لا فيما سواه يا امام
 اي ان الفارسة تجوز فيه بطول بقاوه ومكنه من الاشجار وغيرها
 في الارض ولا تجوز فيها ليس كذلك ملين ربح كل سنة قال ابن عرفة
 من شرط ما كونها في اصل لا في زرع ولا في بقل وفي جوازها في الزعفران
 الذي يعم اعمامه ينقطع قول مسكنه وسامع ابن القاسم يحسن
 ويجوز في القفل الذي يمتلي سنين لا فيما ينزع كل سنة اي لقط

مصر انتهى وقوله لا قيد بربع كل سنة يعيد انها تجوز فيها بقي
سنتين ثم ظاهر كلام غيره ترجيح القول بجوازها في الترخين
الذي يطول مكثه ص

اقامها ثلاثة عماله	وشركه بالشها اجاره
وجاز ثانيا باعطا العامل	كربع ارض وغراسه الجلي
اما باعطا واحد من ربح	لعامل تقصد روف ميني
والمنع من جعل ما عمل	لعامل الماسواه فامثل
ولم يجز من ترك ربح الارض	شرطه للعامل هذا المضي
وهله اجرة معمله ازان	وغراسه لربها به امكن
او يدفع الكل لربها وما	غراسه فهو له ما فيها
قولان ميان هل ما قسدا	اجارة فاسدة والم تقي
قيمة مخر وس بيع وخ	لعامل مع اضر اضره

شر هذا شروع في تقسيم الفارسة وقد قسمها
اي رشد والتيطي وابن عرفة وغيرهم الى ثلاثة اقسام
كاهنا وقد اشرنا لذلك سابقا وقولي وجاز ثانيا
الي اخره اشارة به الي بيان حكم الفارسة الواقعة
علي وجه الشركة لانه الثاني في التقسيم الذي ذكرته
في النظم وقولي باعطا العامل الي قولي روف ميني تصور
ظاهر وقولي باعطا العامل متعلق بجاز وقولي والمنع
من جعل محل ما عمل الخ الي ثني اشرق بها الي ان المنع
فيها اذا كان الفرس لغير العامل لانه ترك شرط ان يكون

محل

محل له للعامل بل ان لو كان من هذا لا يقتضي انه اذا غارسه على ان
يكون له ربع الفرس مثلا وسكتا في شرط كون الارض له ايضا
ان تقصد الفارسة بذلك وليس كذلك وقولي الماسواه متعلق
يجعل وهذا علي ما في الاصل والخص من ان يقال والمنع من جعل
محل ما عمل او ما به لغير من به عمل فالمعني ان المنع اما يجعل
الفرس للعامل ويجعل لغيره الصارق بربه وباجني او يجعل
جزء معين من محل الفرس للعامل وما عرس به لغيره واعلم
انه اذا جعل للعامل قدر معين من محل الفرس كربع مثلا
وما به من الفرس كربع مثلا وما به من الفرس ففقدته مغارسة
جائز قولان جعل محل هذين للعامل والاخر لغيره الصارق برب الارض
وباجني هذه فاسدة وينبغي ان يكون مثله ما اذا اعطي احدها
وجزئة العادة بان اصلها لا يتاوى الاخر ولما ان لم تجز العادة بذكر
فانها لا تمنع كاي مسيلة اليه المثار لها بقول صاحب المختص
تناول البناء الشجر الارض وتناولها وقولي وهل له اجر مثله
اذا الي الابيات اشرت بهن حكم ما اذا فسد من الفارسة
علي وجه الشركة بسبب جعل الفرس للعامل والارض
لغيره وقولي او هو يسكنون او لغته في هو وقولي وروا
اي القول وداصل ما تفيد هذه الابيات هو
ما ذكره صاحب الذخيرة ونصه واذا وقعت الفارسة
فاسدة بان لم يجعل له جزء من الارض اي وجعله لغيره
كان غارسه علي ان تكون الثمرة والشجر بينهما دون وضعا
فهل حكمه مستحكم لكن الفاسد فيكون الفرس للعامل

وعليه كل الارض او حكم الاجارة الفاسدة فيكون الغرس لرب الارض
وللعامل اجرة مثله قولك واعلم ان من قضى له بالغرس فان كان
الغرس من عنده فالارض واضح وان كان من عند غيره فعليه قيمة
لما كان يوم غرسه كاجرة المالة الا ان يتيه وقد خفي تأليف من الفاني المارة
عن ذكر هذا الخلاف في قمارها علي هذا الوجه كانه خفي عنكم
فصارها فيما ان كان فسادها علي غير هذا الوجه وقد اشترى له
يتولي وما فسادها الغير ما مضى الي اخر البيت واشترى به لقول
الذخيرة وان جعل للعامل من اجرة الارض التي تبها الغرس ولكنها
ضدت لشيء اخر كان غارسه الي اجل يزيد علي زمنا لا طعام
ففي ذلك ثلاثة اقوال احدها انها اجارة فاسدة فعلي رب
الارض قيمة غرس الغارس يوم وضعه في الارض واجرة
مثل العامل في غرسه اياه وقيامه عليه فيكون جيع القلة
لرب الارض وما اخذه العامل منها يرد مكيلا كما علمت
والقيمة ان جهلت وانقل هذا القول في الذخيرة عن سحنون
وقال وهو الصحيح انتهى المراد من كلام الذخيرة
وثالث مثاله غرس ارض تخلو وخدمني كذا في القوض واوله
كذا او جعل من كل غرس له قدر باقل كقوله خذ ربع كل نخلة
ان بلغت حدكنا او كرامة والفرق بين الجملة والاحبار
لزوم في لا غيرها فاستت

وامتنع اجارة غرس العامل
كذا الشروع ان يك الغرس
وذا اذا بعته الفحل اعتلق
فصره بغير اجرة وكذا
الا اذا اجر بها يجعل
في خبب ما اخر اذ هو كثير
وان يذمة له قد التحق
لجعله كسليم فلتندرا
والجمل

والجمل في الجمع كاجارة هذا الذي يظهر في القضية
اشرف بهذه الايات الي بيان حكم المارسة الواقعة علي وجه العارة
وهي الثالث من الاقدام المتقدمة في النظم والي بيان المارسة الواقعة
علي وجه الجمالة بقولي واول الخ قال اني رددت مثال المارسة علي
وجه الاجارة ان يقول الرجل لاخر ان غرس في هذه الارض كرم او زيتا
او ما يشبهه وذلك في نظير ذلك دينار او درهم او عرض معين
كهذا الثوب ام هذه الشاة ولا اشكال في جوازها ان كانت الغرس
من عند رب الارض واما ان كانت من عند العامل فيباي حكمها ومثال
المارسة علي وجه الجمالة ان يقول له ان غرس لي هذه الارض كرم
او زيتا وذلك في نظير ذلك دينار او درهم او عرض معين كما تقدم
في قرعها علي وجه الاجارة او جعل له العوض قدر معين
من كل شجرة تبت اذا بلغت حدكنا او ثمره وظاهره سواء اخذ
القليل المذكور من كل شجرة او اختلف وقد اشترى الي ان العوض
في المارسة الواقعة علي وجه الجمالة يقع علي الوجهين
المذكورين بقولي واول كذا او يجعل الخ واشترى الي الفرق بين
الجمالة والعارية الخ الي ان الاجارة لازمة بخلاف الجمالة
فللعامل الترك متى شاكونها ان لم يشرع العامل في العمل
وهذا الفرق يحصل به بين امتياز الاجارة عن الجمالة
في الصورة التي يتحدان فيها ويقي هنا شيب وهو انه ان كان
العوض في الجمالة الربع في كل شجرة يتبلغ حدكنا مثلا كان
جلا بمجهول في الجمالة اي وشرح العوض ان يكون في الجمالة
معلومه وقد يجاب عن ذلك بانحو ما ذكره الشيخ بهرام

وصاحب التوضيح وغيرهما في باب الجمل في مسئلة ما اذا دفع
 له الارض علي ان يفرسها ويكون ثلث نصف الارض والشجر
 من انه لا يشترط في هذه ان يكون الجمل فيها معلوما ونص بهام
 عند قول الشيخ خليل في باب الجمل جمل علم وانظر هذا ما وقع
 لابي القاسم انه يجوز ان يجعل للرجل ان يفرس احولا هي
 قد تبلغ كذا ثم هي والاصل بينها نصفين فقد جعل نصفها جمل
 له وذلك غير معلوم حتي المقدور كذا في قوله لغيره النقط
 في ثبوتها وبالنظر في ذلك نصفه وذلك النصف الذي جعل
 له غير معلوم حسدا اذ قد يقبل لقطه وقد يكسر النقط لقطه
 وبما ذكره انه لا يشترط العلم في حصول الجمل في هاتين
 المسائلين ويمكن ان يجاب بان العلم فيها قد يحصل بما ذكره
 المادة من علم حصول مقدار بالقط ومقدار ما يثبت
 من المقدس فتأمل وتوحي وانصح اجازة الفرس
 بفرس الباعد الا اذا الفرس بها يبعد الي قول في العقبة
 بيجد بكسر اللام لا جد الروي وهو مجزوم بان علي القول
 بالجرم بها في الشجر لا بشرن الي ان ما قد منته في الاجازة
 والجمالة فيما اذا كان الفرس فيها من عند رب الارض
 ولما اذا كان الفرس من عند العامل فذكر ان رشت
 فيه تفصيله فيما اذا كانت الفارسة علي وجه الاجازة
 ويبين ان يجري مسئلة فيما اذا كانت علي وجه
 الجمالة قال ان رشت في المقدمة من الفارسة تنقسم
 الي ثلاثة احسام احدها ان يكون علي وجه الاجازة

مثل ان يقول انفس لي هذه الدار كذا او ثلثا او ما شبه ذلك
 وذلك كذا درهما مثلا فهذا ان كانت الفروس من عند رب الارض
 فلا اشكال في جوازها بحسب له عدما يفرس او لا لان ذلك موقوف
 عند الناس وان كانت الفروس من عند الفارس وان تعلقت
 العمل بعينه لم يجز وهي مسئلة من استاجر جيرا علي ان يفرس
 له دارا علي الاجر والحصص عندنا وهي كاجارة وسلم فلا
 يجوز لان احكامهما مختلفة اذ كان الاجير يفرس لرب
 السلم يجوز فيه ضرب الاجل وتقديم راس المال والاجير
 المعين لا يجوز ان يتعد اجارته ويتأخر عمله الي اجل السلم
 فعلى هذا لا يجوز الا بشرط تعجيل الاجازة اي الاجرة والشروع
 في العمل وان يكون الفرس الا يتم الا بعد مدة طويلة يستحق
 فيها ما يجعل من الفروس في ضيقها تاخر منها الي اجل
 السلم وان تعلقت العمل بذمته جاز ان يجعل له الاجرة وضرب
 للفرس اجلا مثله مثل اجل المسلم انتهى المراد منه والقلم
 ان الجمالة اذا كان الفرس فيها من عند العامل كانت
 كاجازة التي الفرس فيها من عند العامل واشترط في هذا
 بقول والجمل في الجميع كاجازة اي ان جميع ما ذكرته في الاجازة
 فيما اذا كان الفرس من عند العامل وامسا الفارسة
 الواقفة علي وجه الشركة فظهر كلامهم انها تقع اذا
 وقعت علي الصفة المتقدمة سواء كان الفرس فيها من
 عند رب الارض او من عند العامل
 ولزمتا العقدان هي شركة وخلفا ما فيه عندي صحة

ومن حكم قولين مشهورين في لزومها فمن غير حقي
 ونقله غير مفيد لعدم القول بالزوم فاراد انتظم
 وانما يكن بغيرها فتجمل كل علي حiale قد جعلوا
 فانيكون من اجارة لشرم ومات جعل كره وقد علم
 شاعلم ان مفاد كل مضم ان الذي يجب به المتوى لزوم الفارسة
 الواقعة علي وجه الشركة بالمقدوم ان يصرح بتشهير العقول
 بعدم لزوم فيها واق وقع فيها قول بذلك فغير مشهور كما
 ياتي عن ابني رسل فيها اذا عجز العامل عن العمل الهل الخ وقولي
 ومن حكمي قولين مشهورين اي اشترى به لعل بعضهم وهذا
 يلزم بالعقد اولاً وانما يشترع فيها خلق واشترى بقولي
 خلق في الا لا خلاف في الشر لان اصطلاحاً في هذا الباب
 جار علي اصطلاح الشيخ خليل في مختصره لتتم الفائدة اما
 لزومها للمقدوم فصرح بمشهور بينه ابني رسل ونقله
 عرفة واما القول الاخر فغلبه اعتمد كثير من المؤلفين والمؤلفات
 وهو الظاهر لان المفارسة جمالة والجمالة لا تلزم بالعقد
 علي ما علم ولهذا قال ابني رسل انها خارجة عن القياس
 وقال في المقدمة ليست المفارسة بجعل منفرد ولا اجارة
 منفردة وانما هي سنة علي جialeها واصل في نفسها اخذت
 منها من البابين فاشهرت الاجارة من جهة لزومها بالمقد
 والجعل من جهة ان الفارسي لا يجبي له ثيا الا بعد ثبوت
 الفرض وبلوغ الحد المشترك فان يطل لم يكن له شيء
 وليس من حقه ان يعيده من اخري انتهى كلام بعضهم
 قلت

قلت ولا يخفى انه ليس فيما نقله ما يدل علي تشهير القول بعدم
 الزوم في المفارسة الواقعة علي وجه الشركة وايضاً كلامه
 يقتضي ان القولين المذكورين جاريان في المفارسة الواقعة
 علي وجه الاجارة او علي وجه الجمالة ولم ارا في كلامهم الا ان
 المفارسة الواقعة علي وجه الاجارة يلزم بالعقد والوجه
 والواقعة علي وجه الجمالة لها حكم الجعل في عدم لزوم العامل لربها
 قبل الشرع وقد اشترى لما ذكرته من الرد عليه بقولي ومن
 حكمي قولين مشهورين الخ وقولي وان يكن بغيرها فتجمل اي وان
 تكن المفارسة بغير الشركة اي لا علي وجه الشركة فيجمل كل الخ
 صفتها شرطاً فيها اعتبار الفرس لفظاً بعض من تأخر
 وعمل العامل ما نصا عليه كونه العرف لديهم يا نبيه
 ويصنف العامل ان في الفرس فرط ما يتلف زوا ليس
 ثم اذا عجز او يغيب عن اتمامه ثم سواه نعم
 فذاله المقاتل لا يبيغي وانما يصيب او يعجز عن العمل
 ثم لعامل هناك ان يعطيه لا يبيغي وانما يصيب او يعجز عن العمل
 وليس ذانقلا وانما جري بيان نفع الفرس واجبي كذا
 يبين نفع الفرس واجبي كذا بيان نفع الفرس واجبي كذا
 وشرطها تلاحق الاطعام في كذا يبيغي قال هذا البرزلي
 عند بعض ذي تاخر يا معلمي

لكن يقال اني جيب يظهر منه خلافا كل ذايامبصر
شئ اي ان الصيغة شرط في الممارسة وقولي وفيها اعتبار
الحث اشترت به لقول بعض من الفخ الممارسة الثالثة اي
من التلبية لم يذكر غارينا للممارسة صيغة معينة وثانها
عندهم يحصل بقوله اغارسل وما في معناه والله اعلم
وقولي وعمل العامل مانصا عليه الى يعني ان العامل يجب عليه
ان يعمل ما سمى رب الارض ودخلا عليه او ما جرى به العرف
بين المتعاقدين قال في المتعطية ويتماهد العامل الاستجار
بالحضر والسقي والتقية الى ان تبلغ الاثمار والحد
المسترحا وقولي ويعني العامل ان في الفرس الخ اي ان
العامل اذا فرط في الاستسما رحتي اصابها ما اهلكها بسبب
تفريطه ضمت لرب الارض ثمنها وهذا الفرع ذكره
صاحب الدرر عن الامام الوخليسي وقولي ثم اذا بعجز الى
اشترت به اي ان العامل في هذا الباب اذا عجز عن اتمام العمل
بسبب مرض حدث له او تركه لغية غابها بعد المقد
وبعد ان عمل بعض العمل الا انه لم يتم فاتم غيره العمل باقامة
رب الارض اي اتمه رب الارض بنفسه بالسقي والتقية
وخوها حتى تم الفرس ثم قام العامل او قدم فاراد دخول
في حقه فله ذلك وعليه الاجرة فيما كفاه غيره من موته
العمل فيه وهذا حاصل ما عندني رستدعنا الى القاسم
وقولي فذاله البقا الخ البت اشترت به اي ان العامل انما
اراد

اراد الدخول فله ذلك كما تقدم وما ان اراد عدم الدخول وطلب
الاخر دخوله واي العامل فمبيل القول قول الاخر لزوم الممارسة
بالمقد قيا ساعلي المساواة وقيل القول قول العامل بئله ان
الممارسة لا تلزم بالمقد قيا ساعلي الجمل قال ابن رشد ولو لم
يطلب العامل الاولة حقه وقال لا حاجة لي به وطلب الذي كفاه
ما كفاه به وانه لم يخرج علي الخلافة لزوم الممارسة بالمقد
قياسا على المساواة وعدم لزوم قياسا على الجمل انتهى
وقولي وهذا اذا برضا السوا او مطلقا اشارة للمقول الثاني وكلاهما
راجع لما بعد الكافي وقولي وان يجب اي يجوز عن العمل الخ اشترت
به اي ان العايله اذا عجز عن العمل جميعه او غاب عنه وقام به غيره
فانه يجري فيه جميع ما قدمته فيها اذا غاب او عجز عن بعضها
وتجبه غيره وقولي ثم العامل هنا ان يعطه الى اخر البيت الى ان
لعامل الممارسة ان يقيم عامل اخر مقامه كما ان ذلك لعامل
السقي وهذا كما قال بعضهم انه يجب له وليس بمقتول وقولي
اليعطه فيه الجزم بان المستوحاة المهمة الساكنة النوب
علي ما عند بعضهم كما ذكره صاحب المعين وغيره وقد قال صاحب
المختصر في باب المساواة عطفا على ما يجوز واعطاء العامل غيره
ولو اقل امانة وحمل علي ضد ما وضعت فان عجز ولم يجد اسلمه
هذا لا ينهي والظن انه يجري هنا انه يسلمه هذا اذا عجز
وم يجدت يقوم مقامه كما في المساواة وقولي بيان نوع الفرس
واجب الخ اشترت به اي انه يجب بيان نوع الفرس ككونه خلا
او ثينا او نحو ذلك لا خلا في نوع الاشجار في مدة الاثمار

وفي قلة الخدمة وكثرة ما وكذا يجب بيان عدده ان كان بجموع اللعائل
 فان قال له ان مرسى لي في ارض هذه تخلصه وكانت الارض لا يورس
 فيها سوى عشرة فقط لما ايراعى من البعدين افرار القربى
 فان كان العامل يعرف ذلك لم يجز لي ان عدده والا وجب بيان
 عدده ثم انه لا يشترط في الممارسة التي في نوع اى في اكثر من نوع
 ان يكون اطعام ما وقعت فيه الممارسة مستقفا في الزمن الواحد
 ولا متلاصقا وهو ما يفيد قول ابن جيب وخالفه غيره وقد
 اشار لذلك بعضهم بقوله تنبيه والى بعض المتأخرين انما
 يجوز ممارسة الانواع اذا كان اطعام الاشجار كلها تتحققا
 في زمان واحد ولما اذا كان يختلف بالتكثير والتأخير فلا يجوز
 في عقد واحد قال البرزني وطاهر قوله ان يجب خلاف هذا
 والله اعلم انتهى من كلام بعض المؤلفين في الممارسة وقد اشقت
 له نظرا بقولي بشرط ان لا يقع الاطعام الى اخر النظم المتقدم
 والضمير في قولي وشرط للممارسة

تجديدها يجوز بالاطعام كتابا عنده ياسبى
 كزمن كان بكل حدث ان سبق الاطعام دون مرتبة
 وينبغي ان صدرت بكل حجة سبقها الاطعام ياتى قد سما
 شر اشترت بهذه الابيات الى ان الممارسة يجوز تجديدها
 فيها على العامل بالاطعام ثم بعده يكون عمل كل جزء على
 صاحبه والى هذا اشار بعضهم بقوله يعني انها اذا تعاقدا
 على ان العامل هو الذي يتولى العمل وحده الى ان يتم الشجر
 ثم بعد ذلك يقسمان او يتواليان مع العامل بينهما فذلك
 جائز

جائز وقيل لا يجوز بتجديدها بالاطعام لانه لا يدري متى يتم وقولي
 كتابا عنده ياسبى اي انه يجوز تجديدها بكتابا يكون عنده
 الاطعام اي عند بلوغها ذلك الكتابا وكذا يجوز تجديدها بزمان
 يكون الاطعام من تمام ذلك الزمن وكلا هذين مستقفا دست
 كلامهم والمراد بالكتابا بلوغها قد لا من العلول كالقائمة او نصفا
 او عدة من الاشياء معلومة لستة اشبار وكذا يجوز تجديدها
 بزمان ان كان الاطعام يحصل عند بلوغها يجوز تجديدها بكتابا منها
 انما يشترط بعد الاطعام فانه لا يجوز وقولي كذا من التنبيه لا فائدة
 ان يجوز تجديدها بزمان يحصل الاطعام عند انتهائه وقولي
 كان بكل حدث التنبيه لا فائدة جواز تجديدها بكتابا او بزمان
 ان كان كل منهما قبل الاطعام ان سلبوا الممارسة الى انما جازين
 ويجوز الى كتابا معلوم ما لم تكن تتم قبل ذلك وقال ابن رستم
 الممارسة لا يجوز لابشرط قد ذكرها اهل العلم من ذلك ان يكون
 الحد الى ما دون الاطعام اهدى حيث حدث بزمان او اجل يكون
 قبل الاطعام او معه لا بعده وامكان ان حدث بالاطعام فقد
 نص ابن رشد وغيرهما على جوازها به على المعتد كما علمت
 واما تجديدها بكتابا او بزمان يكون كل منهما بعد الاطعام فهذا
 لا يجوز قال في المشيطة وان جعل الى قدر سمياه ويتم الشجر
 قبله لم يجز ابن رشد واما ان كان الاجل الى فوق الاطعام او مدة
 يكون فوق الاطعام لم يجز وتفسخ انتهى ومن البين ان التجديد
 المذكور لعمل العامل للمدة الممارسة وما ذكرته في تجديدها الجائز
 والمتوع على الوجه المذكور وهو التي تقيد القول وكلام بعض
 من الفايه في هذه نوع من المقصور

وحيث كانت ولم تقيد فهي الى اطعامها المجدد
 حيث انفسها لو تبيها وامت بهذا الحكم بانها
 وان يكن عرف بشي يعمل به ولا تعلق بهذا يفعل
 الا اذا عرفهم في ذال البقا حياته فمعه تحقق
 شي اشترى بهذه الايات الاربعة الى ان المخرصة اذا
 حصلت مطلقة فلهما تكون الى الاطعام كما اثر له بقولي فهي
 الى اطعامها المجدد اي الذي تجدد بعد عهده الذي وقع
 مطلقا وهذا علي قول ابن جيب وهو المعتد خلافاً لقول
 ابن القاسم بفصلها حينئذ وانما تكون الى الاطعام المذكور
 حيث لم يكن لهم من خلاف ذلك كما اذا كان عرفهم ان المصلحة
 تكون الى عامين او ثلاثة واما ان كان عرفهم انها اذا وقعت
 مطلقة تكون لدايد فلهما تقيد بذلك كما اشار له
 بعضهم بقوله واما اذا كان العرف عندهم جارياً على الوجه
 انما سد كما يكل عن بعض البلدان انهم يقعدون بها على
 ان العامل يفتحه ملاماً عما شئ ولا يقول احد بحسبها
 هنا انتهى المراد منه وقد اشترى الى هذا بقولي الا اذا
 عرفهم في ذال البقا حياته فمعه تحقق ذلك واقع عندنا
 ببعض اراضي مصر كالصعيد والري وسواها
 وشروطها على العامل ما قل كما في عامل السقي اعلم
 وشروطها على ان خيف علي ما يفرض الاتلاف انما حصل
 وكان بينه وبين العامل فهو كما خف بلاقطاعه

اشترى

اشترى بهذه الايات الثلاث الى انه يجوز ان يشترط رب
 الارض على العامل ما يقبل كما يجوز ان يشترط له المساواة ان
 يشترط على العامل ما خفف من ثمنه وتيسر له كزرب
 وبيان ليس خفيف وان اشترط ما كان عظيم المدة وتقل
 الكلفة بغير شرطه الا ان لم يجوز ولم يصح وذلك لبيان جدار
 عظيم يدور به حول الفرس او حفر بير بعيدة القرار وازالة
 سحر الارض والشمرا بيني معجزة وعاني مهلة بوزن جوار
 اي ما بالارض مما يضر بالفرس وقولي وشئ ما يضر الخ اشترى به
 لقول الذخيرة فسرع قال اصبح اذا اشترطت مع فرس الشمر بينا
 جدارا وحفر بياح وكان يخاف ان لا يتم الفرس الا بذلك لكثرة
 المواشي و يكون جميع ذلك بينهما جاز ذلك وكذا اذا كان لا يخاف
 ومونة المسترطابير جاز ايضاً والامتنع استرأه وقوله وكذا اذا كان
 لا يخاف الخ هو ما اشترى اليه اولا وقد خلا حكم استرأه جواز
 الكثر من كلام بعض المؤلفين بلطال هو كلامه منهم مطلقاً وقولي
 والبيع ان لم يعلق بالفرس يوجب منع الجمع دون ليس
 وجوزته ان بها تعلقاً كما يبيع واسترأه خفياً
 بشي اشترى به الى انه لا يجوز اجتماع المخرصة مع البيع او الاجارة
 في عقد واحد لانها من قبل المصلح في انها لا يستحق العامل
 فيها شي الا بعد تمام العمل واشترى يقول وجوزته الخ القول
 بعضهم فيه ذكر غير واحد ونسوه للمدونة ان البيع انما يقع
 جمعه مع الشركة اذا كان غير متعلق بها كما اذا اشتراكه على ان
 يبيع له دارا او ثوباً واما اذا كان داخل فيها كما اذا اشترى احوالها

احدها نصف بقدر الحث وخوذلك من الاخر فليس بمشهور فيني
 ان تكون المغارسة كذلك في هذا التقصيل المذكور ثم رايته
 اللام البرزلي ذكر من عند نفسه مثل هذا الذي ظهر لنا
 وحاصل الذي جمع يمتنع فرضا قراض شركة في البيع
 من مائة ذكاح جعل غرس كذا وحفظ هذا كذا
 وبعضهم قال التاي جعل منها اجارة وقوله ذلك
 از خطه يشهد ان مثاله نسي هذا فخلط لا يبيى ما ارتكب
 شي اشترى بهذه الابيات الى ما يمنع جمع بعضها مع بعض

نظرا لضعفه
 ذكاح شركة صرف وقرض مساقاة قراض ثم جعل
 جمع اثنين منها الخطيئة فكن فطنا فانه الحفظ سهل
 ويبقى منها البيع والمغارسة فلو حذف قوله فجمع فجمع اثنين
 الخ وكما عقب قوله ثم جعل ما نصه وبيع والفراس وكل هذا
 جماع اثنين منها لا يجزى بالمقصود قال بعضهم وانما
 امتنع اجتماع النكاح مع البيع لان النكاح مبني على الكرامة
 والبيع على المكابسة فلا يجمع بين امرين متضادين في عقد
 واحد واما المرافاة لانه البيع يجوز فيه الجار والتأخير
 بخلافه هو وامسا ببقيتها والانه رخص مستثناه من

اصول متنوعة
 ومنع بيع اصل حي يوهب ثمه ان لم يبرئ
 وبعد تأخير يجوز اذا عدا الاصل عن ثمرة متفرقا
 والرهنة انما بالاصل قد تعلقا فيبيعه يمنع في ما مطلقا
 شي

شي اشترى بهذه الابيات الى ان من اوهب لرجل ثمرة حايطه ثم
 اراد يبيعه من رجل اخر فانه يمنع من ذلك الا ان ابرت الثمرة
 فانه يجوز له حينئذ بيع اصلها لانها سلعته مستقلة وانما
 كان يمنع من ذلك لان من باع سبعا فيها ثم لم يبرئ فانه لا يجوز
 للبايع استناؤه كما ذكره في بابنا تناولا والبايع الارض
 وما بعد التايير فهو للبايع وان لم يستثنه ما لم يشرطه المشتري
 وهذا نحو ما في سماع الشهي ان محمد بن عيسى عن مالك بن ابي
 رضي الله تعالى عنهم ما قال اخيه من وهب ثمرة حايطه سنة لرجل
 ثم يريد ان يبيع اصل الحايط من رجل اخر قال لا يبيع ان لم يبرئ
 الثمرة وبعد الا بالابا من به قال ابن رشد عن ابن القاسم الا اذا كان
 عليه دين قد كان رهنا فيه ذلك الحايط فانه لا يجوز له البيع انتهى
 قال الواثق بن علي بن ابي القاسم هل يبيع الحايط بشرط
 استثناء الثمرة قبل الا بالوتكون لمن وصيته له كما قالوا في المساقاة اذا
 افسد رب الحايط للضرورة او تبطل الصدقة وتكون الثمرة للمبايع
 كما في المرونة ان من وهب مائة بطن امه لرجل ثم فليس الواهب
 قبل الولادة ان لا امه تباع وتبطل الهبة قال وقد حكى في المسئلة
 احدى مسئلة المساقاة ومسئلة هبة التمار المتقدمين ثلاثة
 اقوال ثالثها الجواز في القلي دون غير قلست وانظر ما وجد
 منع البيع مطلقا حيث تعلقا بالدين بالرهنة او كما قال ابن رشد
 مع ان حق المرتضى انما تنطلق بالاصول دون الثمرة اذا التزم بوج
 في رهنة اصلها الا ان يشترط المرتضى ان لا يبيعها وانما علم
 وهذا الضم اردنا بجمع في هذا الرسالة المباركة
 وصلي الله على سيدنا محمد وعلى

اله وصحبه اجمعين